

المناقصة العامة AD/2026-0010

مشروع / توريد سلات غذائية

للعام 2026م

ملاحظة مهمة: تعاد وثائق المناقصة موقعة ومختومة (وثيقة هامة لاستيفاء العطاء)
ويجب التسعير في جدول الكميات الخاص بالمناقصة

2026



المحتويات

م	القسم	البيان	رقم الصفحة
1	القسم الأول	الدعوة لتقديم العطاء	2
2	القسم الثاني	تعليمات لمقدمي العطاءات	3-5
3	القسم الثالث	الشروط العامة والخاصة للعقد	6-13
4	القسم الرابع	المواصفات الفنية و جداول الكميات	14
5	القسم الخامس	جدول مواعيد التسليم ومكان/أماكن التسليم والتوزيع	15



التاريخ/2026/10/1

دعوة لتقديم عطاء في المناقصة العامة رقم (DA/2026-0010)

تدعو جمعية العون المباشر – مكتب بورتسودان الموردين لتقديم عطاءاتهم للمنافسة العامة رقم (DA/2026-0010) لسنة 2026م، لشراء وتوريد سلات غذائية لتنفيذ مشروع رقم 2026SDNREL5001 اغاثة عاجلة في ولاية الشمالية -ولاية شمال كردفان- ولاية البحر الاحمر -ولاية الخرطوم -ولاية النيل الابيض -ولاية نهر النيل -ولاية القضارف.

ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من الرابط في الإعلان في الموقع الرسمي

يُقدم العطاء من أصل وصورتين في مظلوف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة، واسم مقدم العطاء، وساري لمدة (90) يوماً من تاريخ فتح المظاريف وفي طيه الوثائق التالية:

1. ضمان بمبلغ وقدره (2.5) من اجمالي قيمة العطاء صالح لمدة (90) يوماً من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع.
2. صورة من شهادة السجل التجاري سارية المفعول.
3. صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول.
4. صورة من البطاقة الزكوية سارية المفعول لفترة المناقصة.
5. يجب ان تشمل جميع العروض نبذة عن المورد وسجلات أدائه في مجال التوريدات والنقل والتوزيع ونسخة للعقود السابقة والمستندات الأخرى ذات الصلة بموضوع هذه المناقصة.
6. العطاء يقدم بالجنية السوداني والدفع سيكون بالجنية السوداني.
7. ارفاق البرنامج الزمني للتنفيذ موقع ومختوم.
8. عينات المواد المذكورة في جدول الكميات والمواصفات تسلم الى المكتب قبل عملية فتح المظاريف، مع عدم وضع اي علامات اضافية على المنتجات تخص المورد، والعينات لاترد)

موعد استلام العطاءات وفتح المظاريف هو يوم الاحد- الموافق 11 / 2026/10 م على الساعة 11:00 AM ، بمقر العون المباشر – مكتب بورتسودان الكائن في .حي المطار مربع 3 منزل رقم 136 وبحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم من مقدم العطاء، ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد ولن يتم استلامها من المكتب.

سوف يقوم مكتب (جمعية العون المباشر – مكتب بورتسودان) بإشعار مقدم العطاء الفائز خلال مدة لا تتجاوز (30) يوم من تاريخ فتح المظاريف.

تحتفظ العون المباشر بالحق في رفض كامل أو بعض العطاءات أو إلغاء المناقصة في أي وقت دون تحمل أية مسئولية أو التزام تجاه أصحاب العطاءات أو عن الأسباب التي حملت المشتري على اتخاذ هذا الإجراء، علماً ان المنظمة ليست ملزمة بالإرساء على اقل العطاءات سعراً.
للاستفسار أو طلب التوضيحات يرجى الاتصال بالإدارة المختصة على تلفون 0110681180 – وجدان هاشم ميرغني.

المهندس /احمد الشيخ احمد الشيخ



قسم 2 تعليمات لمقدمي العطاءات

- جميع المعلومات المقدمة من قبل المتناقص ستعتبر أنها تمثيل حقيقي لقدرة المتناقص على تنفيذ عقد المناقصة.
- تشمل هذه المعلومات القدرة على إنهاء العمل -موضوع العقد- بالسعر المقدم وفي الوقت المحدد وبموجب المواصفات والشروط الفنية الواردة في هذه الوثيقة.
- ستحتفظ الجمعية بسجل لأداء المورد / المقاول لذا لزم التنويه.
- إن الفشل في عدم إكمال أعمال والتزامات عقد هذه المناقصة بحسب العرض يمكن أن يؤثر بصورة سلبية على المورد / المقاول وعلى مشاركته في المناقصات أو الممارسات المستقبلية مع جمعية العون المباشر.

تشمل وثائق المناقصة ما يلي:

- التعليمات: وصف عملية المناقصة ومعايير تقييم العطاءات.
- الشروط العامة والخاصة للعقد.
- جدول الكميات والمواصفات الفنية.
- جدول التوريدات ومواعيد وأماكن التوريد والتسليم.
- على مقدم العطاء أن يدرس جميع التعليمات والشروط والمواصفات وجدول المتطلبات والنماذج الواردة في وثائق المناقصة بصورة دقيقة وأي قصير في تقديم جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة أو التقدم بعطاء غير مستجيب في جوهره لوثائق المناقصة من جميع النواحي سيتحمل مسؤولية ذلك مقدم العطاء وقد يؤدي إلى استبعاد عطائه.
- يستمر سريان العطاء لمدة (90) يوماً من تاريخ فتح المظاريف وأي عطاء ساري المفعول لمدة أقل من ذلك سيتم التعامل معه على أساس انه عطاء غير مستجيب.

وثائق العطاء:

- يجب أن يشمل عرض (عطاء) المورد / المقاول بالإضافة الى الوثائق المذكورة في دعوة العطاء الى الوثائق التالية لقبوله كعطاء منافس ما لم سيتم إستبعاده:
- يعبأ جدول الكميات بوضوح ويكتب سعر الوحدة رقماً وكتابة بحسب نموذج جداول الكميات في وثائق المناقصة، على أن تقدم الأسعار شاملة تكاليف النقل والتحميل والنفالة والرص في الأماكن المحددة في جداول التوريد والتسليم وأي نفقات أخرى لتنفيذ العقد، وإي إيضاحات تكتب أسفل الجداول .
- جدول العمل/الوقت للإكمال.
- على مقدم العطاء أن يقدم كجزء من العطاء وثائق تثبت أهلية البضائع والخدمات التي يعتزم توريدها بموجب العقد ومطابقتها للمواصفات الفنية والشروط المحددة في وثائق المناقصة.

- تقدم العطاءات مع العينات (علما ان العينات لاترد) إلى مكتب جمعية العون المباشر - بورتسودان الكائن في حي المطار مربع 3 منزل رقم 136 في مظلوف مختوم قبل الساعة 11:00 AM يوم الاحد الموافق 11 / 10 / 2026م، حيث سيتم فتح المظاريف في جلسة علنية بحضور مقدمي العطاءات أو مندوبيهم في الساعة واليوم والتاريخ المحدد في الدعوة.

يجب أن يشمل العطاء المقدم اسم الشركة/ المقاول ومعلومات العقد معلم عليها بوضوح في خارج ظرف العطاء وتوقع جداول الأسعار وصيغة العطاء وجميع المرفقات من قبل مقدم العطاء وتختتم، ولن تقبل العطاءات الغير موقعة أو مختومة. علماً أن الفشل في توفير المعلومات المطلوبة في وقتها سيبطل فوراً عطاء/عرض المورد/ المقاول وسوف يستبعد العرض ولن يؤخذ في الاعتبار.

التحليل والتقييم الفني والمالي للعطاءات سيتم إجراء التصحيحات الحسابية للعطاءات . ستقوم المنظمة بفحص العطاءات للتحقق من: استجابتها واستكمالها للوثائق والبيانات المطلوبة بغية تحديد العطاءات المستوفية للوثائق الأساسية والعطاءات غير المستوفية للوثائق الأساسية والشروط سوف تستبعد.

الفحص الأولي:

- أ. ان العطاءات تم تسليمها بطريقة صحيحة وموقعة ومختومة بطريقة سليمة وفقاً لما هو محدد في وثائق المناقصة؛
- ب. فترة صلاحية العطاء بحسب شروط الواردة في المناقصة.
- ج. أصل ضمان العطاء (موجود) وأنه مستوفٍ للشروط القانونية من حيث المبلغ والفترة الزمنية المحددة وأنه غير مشروط وغير قابل للإلغاء؛
- د. إرفاق صور الشهادات والبطاقات والوثائق المطلوبة.

- التحليل الفني للعطاءات المستجيبة جوهرياً سيتم استكمال إجراءات التحليل الفني ويلحق بها مباشرة التحليل المالي.
- لن ينظر للعطاءات الغير ملتزمة بالمواصفات والشروط الفنية ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:
1. عدم توفير الشهادات والوثائق والكتالوجات التي تؤكد وتضمن مطابقة المواصفات الفنية لما هو محدد في وثائق المناقصة.
 2. تسليم عينات غير مطابقة للمواصفات الفنية المطلوبة.
 3. عدم الالتزام الواضح بضمانات الأداء والتوريد.
 4. عدم مطابقة التواريخ الهامة المطلوبة أو البرنامج الزمني لتنفيذ العمل بالنسبة للترتيب المرحلي لبدء تنفيذ العقد أو التسليم لأعمال التوريد.
 5. عدم تطابق المخرجات الفنية للمواد مع البيانات والمعلومات المطلوبة في وثائق المناقصة أو الواردة في العرض المقدم والمقبول أثناء عملية التحليل والتقييم الفني.
- سيتم استبعاد أي عطاء غير مستجيب للمواصفات والشروط الفنية الأساسية المحددة في وثائق المناقصة.

تحتفظ العون المباشر بالحق في رفض كامل أو بعض العطاءات أو إلغاء المناقصة في أي وقت دون تحمل أية مسؤولية أو التزام تجاه أصحاب العطاءات أو عن الأسباب التي حملت المنظمة على اتخاذ هذا الإجراء، علماً ان المنظمة ليست ملزمة بالارساء على العطاءات الاقل سعرا.



تحتفظ المنظمة بحقوقها في ان تعدل العقد بالزيادة او النقص في اي مرحلة من مراحل تنفيذ العقد ، شريطة الا تتجاوز ما نسبته 10% من قيمة العقد بعد الإرساء دون أي تغيير في سعر الوحدة أو في شروط العقد وان تكون من نفس النوعية والمواصفات الفنية للمواد المتعاقد عليها.

ملاحظات:

- أ- يجب أن يكون مقدمي العروض موجودين شخصياً (أو من يمثلهم بموجب تفويض رسمي) لإعلان نتيجة فتح مظاريف المناقصة.
- ب- مسؤول المشتريات والإمدادات بالتشاور مع لجنة المناقصة مفوض في إلغاء العرض إذا وجدوا أي خلل في عملية المناقصة.
- ج- الموردون المتعاقدون مع الجمعية بعقدين تحت التنفيذ لا يكون من حقهم المشاركة في مناقصة ثالثة.

إقرار المورد / المقاول:

اسم المورد:

التوقيع:

الختم:

التاريخ:



قسم 3 الشروط العامة والخاصة للعقد

الشروط العامة:

1-1 التعاريف:

"العقد: الاتفاق المبرم والموقع بين المشتري والمورد وفقاً لنموذج العقد شاملاً جميع المرفقات والملاحق الوارد ذكرها في عقد الاتفاق.

"قيمة العقد" القيمة الإجمالية للعقد بعد المراجعة والتصحيح والموضحة في إخطار قبول العطاء واتفاقية العقد.

"الشروط العامة للعقد" الشروط الواردة في هذا القسم الواجب الالتزام بها من قبل المشتري والمورد

"الشروط الخاصة للعقد" مجموعة القواعد التي تتوافق مع طبيعة ونوعية عملية الشراء

"المشتري" الطرف المشار إليه في العقد بالطرف الأول، والذي يتعاقد مع المورد لتنفيذ الأعمال التي يشملها العقد،

والمذكور اسمه في الشروط الخاصة للعقد، ونموذج العقد.

"المورد" الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي قبل المشتري عطاءه لتنفيذ الأعمال والمشار إليه في العقد بالطرف الثاني أو

أي من ممثلي المورد الشخصيين وورثته الشرعيين والمذكور اسمه في الشروط الخاصة للعقد، ونموذج العقد.

"بلد المشتري" دولة السودان.

"البضائع" جميع التوريدات من الأجهزة والآلات والمعدات والمواد ونحوها التي يجب على المورد توريدها للمشتري

بموجب العقد.

"الخدمات" جميع الخدمات المرتبطة بتنفيذ العقد، مثل خدمات النقل والتأمين وأي خدمات أخرى تكميلية، والبدء في

التوريد، وتوفير المعونة الفنية، والتدريب، وأي تعهدات من جانب المورد واجبة الأداء بموجب العقد.

"موقع المشروع" يعني المكان، أو الأماكن النهائية للتوريد المحددة في الشروط الخاصة للعقد.

المورد من الباطن هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المتعاقد مع المورد الأساسي الذي تستوفي فيه الشروط المطلوبة

والذي سيتولى تنفيذ جزء من العقد بعد موافقة المشتري.

التاريخ المستهدف لإنهاء الأعمال التاريخ المستهدف فيه إنهاء المورد للأعمال والمحدد في الشروط الخاصة للعقد.

"اليوم" يعني الفترة من منتصف الليل إلى منتصفه الثاني (24 ساعة)

1-2 التفسير في تفسير شروط العقد يعني المفرد الجمع والمذكر المؤنث والعكس صحيح

ليس للعناوين والإحالات المرجعية بين البنود أي مغزى وتحمل الكلمات معناها العادي في لغة العقد ما لم ينص على شيء

محدد

2. التطبيق طبق الشروط العامة ما لم تنسخها أحكام أخرى من العقد.

3. بلد المنشأ

3.1 ينبغي أن يكون منشأ جميع البضائع والخدمات المقدمة بموجب العقد من البلدان المؤهلة.

3.1 لأغراض هذه الفقرة تعني كلمة "المنشأ" المكان الذي يتم فيه استخراج تلك المواد أو تعدينها أو زراعتها أو

إنتاجها، أو المكان الذي يتم فيه توفير الخدمات التكميلية ذات الصلة، وتعتبر البضائع مصنعة عندما تؤدي

عمليات التصنيع إلى إخراج منتج معترف به تجارياً.

3.3 منشأ البضائع والخدمات يمكن أن تكون مختلفة عن جنسية المورد.

4. المعايير

4.1 يجب أن تطابق التوريدات الموردة بموجب هذا العقد المعايير المذكورة في المواصفات الفنية، وفي الحالات

التي لا يرد فيها ذكر لمعيار واجب التطبيق، يجب أن تطابق التوريدات المعايير المعتمدة الموافق عليها من

قبل المشتري.



5. استخدام وثائق العقد والمعلومات التي يتضمنها

- 5.1 لا يحق للمورد أن يكشف، بدون موافقة المشتري الخطية المسبقة عن نص العقد أو أي أحكام واردة فيه أو عن أي مواصفات أو مخططات أو رسومات أو أنماط أو عينات أو معلومات مقدمة من المشتري أو من يفوضه، لأي شخص سوى موظفي المورد خلال تنفيذهم للعقد ويتم إعطاء المعلومات إلى أولئك الموظفين سراً وفي الحدود اللازمة خلال فترة تنفيذ العقد.
- 5.2 لا يحق للمورد دون موافقة المشتري المسبقة كتابة، أن يستخدم أي وثيقة أو معلومات ورد ذكرها في البند 1-5 من هذه الشروط إلا لأغراض تنفيذ العقد.
- 5.3 تظل أي وثيقة ورد ذكرها في البند 1-5 من هذه الشروط - بخلاف العقد نفسه، ملكاً للمشتري وتعاد مع جميع صورها للمشتري عند اكتمال تنفيذ المورد للعقد.

6. حقوق براءات الاختراع

- 6.1 يضمن المورد للمشتري أي مطالبات من جانب الغير بشأن الإخلال بحقوق البراءات أو العلامات التجارية أو التصميمات الصناعية الناتجة عن استعمال البضائع أو أي جزء منها في دولة السودان.

7. ضمان الأداء

- 7.1 يجب على مقدم العطاء الفائز أن يقدم إلى الجمعية، خلال مدة لا تتجاوز (10) عشرة أيام من إخطاره بإرساء المناقصة عليه، ضماناً بنكياً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بما لا يقل عن 20% من قيمة العقد بحسب النموذج والصيغة المحددة في وثائق المناقصة بحيث يكون ساري المفعول من تاريخ توقيع العقد وحتى انتهاء إجراءات الفحص والاستلام الابتدائي الخالي من التحفظات.
- 7.2 تكون حصيلة ضمان الأداء واجبة الدفع للمشتري كتعويض عن أي خسائر ناجمة عن أي تقصير من جانب المورد في تنفيذ التزاماته بموجب العقد.
- 7.3 يقدم ضمان الأداء بإحدى الطرق الآتية :
أ. شيك مقبول الدفع من أحد البنوك المعتمدة
ب. خطاب ضمان غير مشروط من بنك مصر له بإصدار مثل هذه الخطابات.

8. الفحص والاختبار

- 8.1 يحق للمشتري أو من يمثله فحص البضائع أو اختبارها أو الاثنين معا للتحقق من مطابقتها للمواصفات والكميات الواردة في العقد، وتحدد الشروط الخاصة للعقد أنواع الفحص والاختبارات التي يشترطها المشتري ومكان إجرائها، ويخطر المشتري المورد كتابة، في الوقت المناسب، بمن يمثله أو بمن يكلفه بأعمال الفحص والاختبار وكل أنواع الفحص والاختبار المحددة ستكون على نفقة المورد.
- 8.2 يجوز إجراء الفحص والاختبار في بلد المنشأ أو مقر المورد أو مورديه من الباطن إذا كان يختلف عن بلد المنشأ، أو في مكان التسليم، أو في المقر النهائي لوصول البضائع أو في الموقعين معا وعند إجرائه في مقر المورد أو المورد من الباطن، يتم توفير جميع التسهيلات وتقديم كل مساعدة في الحدود اللازمة للفحص أو الاختبار بما في ذلك تمكينهم من الإطلاع على الرسومات وبيانات الإنتاج دون أي تكاليف على المشتري.
- 8.3 في حالة عدم مطابقة البضائع التي تم فحصها أو اختبارها للمواصفات، يتم رفضها من قبل المشتري، ويلتزم المورد إما باستبدالها أو إجراء التعديلات اللازمة عليها حتى تكون مطابقة للمواصفات، دون أن يتحمل المشتري أية تكاليف.
- 8.4 لا يعتبر حق المشتري في الفحص على البضائع واختبارها أو رفضها عند اللزوم بعد وصولها إلى بلد المشتري مقيداً أو تنازلاً منه لسابق قيامه أو من يمثله بالفحص على البضائع واختبارها وإجازتها قبل شحنها من بلد المنشأ.
- 8.4 لا يترتب على نص البند (8) من هذه الشروط إعفاء المورد بأي شكل من أي ضمان أو التزام آخر بموجب العقد.

9. التغليف

- 9.1 يلتزم المورد بتغليف البضائع بما يضمن عدم إصابتها بأي ضرر أو تلف خلال شحنها إلى مكان التسليم النهائي المنصوص عليه في العقد كما يجب أن يكون التغليف كافياً دون تحديد لتحمل أي خشونة في المناولة، والتعرض لدرجات قصوى من الحرارة، أو التعرض للأمطار أو أي حالات أخرى قد تضرر بالبضائع حتى وصولها إلى الموقع النهائي المحدد من قبل الجهة، وإجراء الفحص والاستلام لها.



9.2 ينبغي أن يتقيد تغليف البضائع وتمييزها بالعلامات المميزة وتوثيقها داخل الصناديق وخارجها بصورة تامة بأي متطلبات خاصة ينص عليها العقد صراحة بما في ذلك أي متطلبات قد ترد بالتحديد في الشروط الخاصة للعقد.

10. التسليم والوثائق

10.1 يقوم المورد بتسليم البضائع وتنفيذ الخدمات المطلوبة والمكملة طبقا لجدول المتطلبات وبالفتره الزمنية المحددة على أن يتم توريدها إلى مخازن المشتري أو الموقع النهائي المحدد من قبل المشتري في الشروط الخاصة للعقد.

10.2 على المورد تسليم أي أدلة أو كتالوجات أو رسومات أو أي وثائق أخرى محددة لما تم توريده خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الفحص والاستلام الابتدائي.

11. التأمين

11.1 يتحمل المورد مسؤولية التأمين الداخلي والخارجي على البضائع بالكامل، ضد فقدانها أو عطبها لأسباب راجعة إلى تصنيعها أو حيازتها، ونقلها حتى تسليمها إلى المكان المحدد من قبل المشتري بموجب هذه الشروط.

12. النقل

12.1 يقوم المورد في حالة اشتراط قيامه بموجب العقد بنقل البضائع إلى مكان محدد في بلد المشتري (مخازن الجهة/ موقع المشروع/ مواقع المشروع)، بعمل الترتيبات اللازمة لنقل البضائع إلى ذلك المكان وعمل التأمين والتخزين اللازم الذي يتم تحديده في العقد وعلى أن تضم التكاليف المتعلقة بذلك إلى السعر المتعاقد عليه.

13. الخدمات التابعة والمكملة

13.1 قد يشترط المشتري توفير الخدمات التالية كلها أو بعضها، بما في ذلك الخدمات الإضافية، إذا كانت مطلوبة ومحددة في الشروط الخاصة للعقد:

- أ. تنفيذ وتجميع البضائع الموردة بالموقع أو بدء تشغيلها أو العمليتين معا، أو الإشراف على ذلك؛
- ب. توفير الأدوات اللازمة لتجميع أو صيانة البضائع الموردة، أو العمليتين معا؛
- ج. تقديم دليل تشغيل وصيانة مفصل لكل وحدة متكاملة من البضائع الموردة؛
- د. تشغيل أو صيانة وإصلاح البضائع الموردة أو العمليتين معا أو الإشراف على ذلك لفترة يتفق عليها الطرفان، بشرط ألا تعفى تلك الخدمة المورد من أي التزامات ضمان بموجب هذا العقد؛
- هـ. تدريب العاملين لدى المشتري، على تجميع وبدء تشغيل البضائع الموردة، أو تشغيلها، أو صيانتها، وإصلاحها أو العمليتين معا، إما في مصنع المورد أو في الموقع أو في الاثنين معا؛

14. قطع الغيار

14.1 قد يشترط المشتري حسبما يتحدد في الشروط الخاصة للعقد أن يقوم المورد بتقديم كل أو بعض المواد والإشعارات والمعلومات التالية المتعلقة بقطع الغيار التي يصنعها المورد أو يقوم بتوزيعها:

أ. قطع الغيار التي قد يختار المشتري شراؤها من المورد، على ألا يعفى اختياره لهذا المورد من أي التزامات بموجب العقد؛

ب. في حالة التوقف عن إنتاج قطع الغيار:

1. يقوم المورد بإبلاغ المشتري مقدما باعتماده التوقف عن الإنتاج بحيث يتيح للمشتري وقتا كافيا لتدبير احتياجاته؛
2. بعد التوقف عن الإنتاج يقدم المورد للمشتري في حالة مطالبة الأخير وبالمجان رسومات وتصميمات ومواصفات قطع الغيار

15. ضمان الصيانة (إصلاح العيوب)

15.1 ستقوم الجمعية بتحديد فترة سريان ضمان الصيانة (إصلاح العيوب) بفترة لا تقل عن سنة ما لم تتطلب طبيعة المناقصة فترة أطول وسيتم تحديدها في الشروط الخاصة للعقد بحيث تكون سارية المفعول من تاريخ إجراء الفحص والاستلام الابتدائي دون أي تحفظات أو ملاحظات.

15.2 يخطر المشتري المورد كتابة بأي مطالبات تنشأ بموجب الضمان.

15.3 بمجرد استلام الإخطار المشار إليه، يقوم المورد خلال الفترة المحددة في الشروط الخاصة للعقد، وبالسرية المناسبة، بإصلاح أو استبدال البضائع أو الأجزاء التي بها عيوب دون تحميل المشتري أية تكاليف في هذا الشأن.

- 15.4 في حالة عدم قيام المورد، بعد إخطاره، بإصلاح العيوب خلال الفترة المحددة يحق للمشتري أن يتخذ الإجراءات التعويضية اللازمة على حساب المورد، دون الإخلال بأي حقوق أخرى للمشتري تجاه المورد بموجب العقد.
- 15.5 يقدم المورد للمشتري ضماناً كتابياً بأن البضائع التي تم توريدها بموجب العقد جديدة، ولم يسبق استعمالها، ومن آخر طراز أو من طراز مماثل يتضمن جميع التحسينات الحديثة التي أدخلت على التصميم والمكونات، كما يضمن المورد أن جميع البضائع الموردة بموجب العقد خالية من أي عيوب ناشئة من التصميم أو المواد أو الصنع، أو ناجمة عن أي فعل أو تقصير من جانب المورد قد يظهر خلال الاستعمال العادي للبضائع الموردة في الظروف السائدة في بلد المشتري.

16. السداد

- 16.1 تحدد طريقة وشروط السداد للمورد بموجب العقد في الشروط الخاصة للعقد.
- 16.2 تقدم مطالبات المورد بالسداد كتابة إلى المشتري مرفقة بها فاتورة تبين، البضائع المسلمة والخدمات المقدمة، وكذلك الوثائق المطلوبة طبقاً للبند (10) من هذه الشروط، وبعد تنفيذ أي التزامات أخرى منصوص عليها في العقد.
- 16.3 يقوم المشتري بسداد المدفوعات، بما لا يتجاوز بأي حال تسعون (90) يوماً من تاريخ تقديم المورد الفاتورة أو المطالبة، وانتهاء إجراءات الفحص والاستلام وتم قبولها صراحة بأنها خالية من العيوب أو أي ملاحظات أخرى وكذا الإيفاء بكافة الالتزامات المحددة في العقد.
- 16.4 يتم الدفع بالجنية السوداني مالم تحدد الشروط الخاصة للعقد الدفع بعملة أخرى قابلة للتحويل.
- 16.5 يقوم المشتري بحجز ما لا يقل عن 20% من قيمة العقد كضمان تشغيل حيث يتم حجزها أثناء دفع المستحقات للمورد سواء دفعة واحدة أو على دفعات.

17. الأسعار

- 17.1 هي قيمة البضائع والخدمات المطلوب تنفيذها طبقاً لوثائق المناقصة بالمبلغ المحدد في العقد الموقع بين المشتري والمورد؛
- 17.2 يجب ألا تختلف الأسعار التي يطالب بها المورد مقابل البضائع التي يتم تسليمها والخدمات المقدمة بموجب العقد عن الأسعار المقدمة في عطاءه بعد المراجعة والتصحيح وفقاً للإجراءات القانونية.

18- أوامر التغيير

- 18.1 يجوز للمشتري في أي وقت، بموجب أمر كتابي مقدم للمورد، أن يجري تغييرات في حدود الإطار العام للعقد في جانب أو أكثر من الجوانب الآتية:
- أ. الرسومات أو التصميم أو المواصفات، إذا كانت البضائع المطلوب توريدها بموجب العقد يتم تصنيعها خصيصاً للمشتري؛
- ب. طريقة الشحن أو التغليف؛
- ج. موقع التسليم؛
- د. الخدمات التي يتعين على المورد تقديمها.
- وفي جميع الأحوال يجب أن تكون التغييرات في حدود النسبة المسموح بها قانوناً.
- 18.2 تحتفظ المنظمة بحقها في أن تعدل العقد بالزيادة أو النقص في أي مرحلة من مراحل تنفيذ العقد، شريطة ألا تتجاوز 20% مع المقاولين وما نسبته 10% من قيمة العقد الأصلي في عقد التوريدات أو الخدمات من قيمة العقد بعد الإرساء دون أي تغيير في سعر الوحدة أو في شروط العقد وأن تكون من نفس النوعية والمواصفات الفنية للمواد المتعاقد عليها.

19- تعديل العقد

- 19.1 مع مراعاة البند (18) من هذه الشروط، لا يجوز إجراء أي تعديل أو تغيير في شروط العقد إلا بموجب تعديل كتابي موقع من الطرفين، ويكون التعديل ملحقاً للعقد.

20- التنازل عن العقد

- 20.1 لا يحق للمورد أن يتنازل كلياً أو جزئياً عن العقد أو تحويله إلى أي مورد آخر أو أي جهة أخرى.

21- التعاقد من الباطن

- 21.1 يمنع التعاقد من الباطن مع طرف ثالث للتنفيذ.

22- تأخر المورد في التنفيذ

- 22.1 يقوم المورد بتسليم البضائع وتنفيذ الخدمات حسب الجدول الزمني الذي يحدده المشتري في جدول المتطلبات.

- 22.2 يتعين على المورد ان يخطر المشتري كتابة بواقعة التأخير ومدته المحتملة وأسبابه. وعلى المشتري أن يقوم بأسرع ما يمكن عملياً بعد استلام إخطار المورد، بتقييم الموقف، ويجوز له إذا ارتأى ذلك تمديد موعد التنفيذ للمورد مع تحمل المورد الغرامات المحددة في البند (23) من هذه الشروط.
- 22.3 تأخير المورد في تنفيذ التزاماته بالتسليم يعرضه لتحمل الغرامات المقررة طبقاً لما هو وارد في البند (23) من هذه الشروط.

23- غرامات التأخير والساد

23.1 أ. احتساب غرامة التأخير:

1. إذا تأخر المورد في تنفيذ التوريدات المتعاقد عليها في المواعيد المحددة بحسب البرنامج الزمني والفترة المحددة في العقد، تحسب غرامة تأخير في الشهر الأول بنسبة 7.5% من قيمة البنود التي لم يتم تنفيذها على النحو التالي:
 - 1% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الأول أو أي جزء منه.
 - 1.5% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الثاني أو أي جزء منه.
 - 2% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الثالث أو أي جزء منه.
 - 3% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الرابع أو أي جزء منه.
 - إذا تأخر بعد ذلك يتم احتساب غرامة تأخير بنسبة (4%) لكل شهر أو جزء منه وذلك لكل فترة مما تقدم على حده بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة نسبة (10%) من إجمالي قيمة العقد للتوريدات أو الخدمات الأخرى ولا تتجاوز مدة التأخير كحد أقصى ثلاثة أشهر.
2. لا تحسب غرامة التأخير لأسباب تعود للمشتري أو لقوة القاهرة
 - ب. احتساب غرامة السداد:
 1. تحسب غرامة السداد لصالح المورد وفقاً للشروط التالية:
 - عدم وجود أي مبرر قانوني للتأخير في السداد.
 - عدم وجود أي نقص في الوثائق أو البيانات القانونية المؤيدة للدفع.
 - تجاوز فترة 90 يوماً من تاريخ رفع المستحقات من قبل الجهة المخولة بإدارة العقد والتوقيع عليه دون أي ملاحظات وتعميده من رئيس الجهة.
 - عندما لا يكون المورد متسبباً في تأخر إجراءات الدفع.
 2. يتم احتساب غرامة تأخير السداد في الشهر الأول بنسبة 7.5% من قيمة المستخلص المتأخر وتحسب على النحو التالي:
 - 1% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الأول أو أي جزء منه.
 - 1.5% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الثاني أو أي جزء منه.
 - 2% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الثالث أو أي جزء منه.
 - 3% من قيمة البنود الخاضعة للغرامة عن الأسبوع الرابع أو أي جزء منه.
 - إذا تأخر بعد ذلك يتم احتساب غرامة السداد بنسبة (4%) لكل شهر أو جزء منه وذلك لكل فترة مما تقدم على حدة بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة نسبة (10%) من إجمالي قيمة العقد للتوريدات وبما لا تتجاوز مدة التأخير كحد أقصى ثلاثة أشهر.

ج. إذا كان سبب التأخير يعود إلى المشتري يتم تمديد فترة تنفيذ العقد بنفس الفترة التي تسبب فيها بالتأخير وإذا كان سبب التأخير يرجع إلى المورد فسوف تطبق عليه غرامة التأخير المحددة في الفقرة (أ) من هذا البند.

24- إنهاء العقد بسبب التقصير

- 24.1 دون الإخلال بأي جزاءات أخرى مقررة نتيجة للإخلال بالعقد، يجوز للمشتري إنهاء العقد كله أو بعضه بموجب إخطار كتابي يوجه إلى المورد وذلك في أي من الحالات الآتية:
 - أ. إذا أخفق المورد في تسليم كل أو بعض البضائع خلال المدة (المدد) المحددة في العقد أو خلال أي تمديد للمدة، المحددة من قبل المشتري؛
 - ب. إذا أخفق المورد في تنفيذ أي التزامات أخرى بموجب العقد وحسب الجودة المطلوبة.

ج. إذا تأكد المشتري أن المورد قد تورط في عمل من أعمال الرشوة أو التدليس للحصول على العقد أو تنفيذه.

24.2 يجوز للمشتري في حالة قيامه بإنهاء العقد كلياً أو جزئياً تنفيذاً للبند (1-24) من هذه الشروط، أن يشتري، بالشروط وبالطريقة التي يراها مناسبة بضائع وخدمات مشابهة لتلك التي لم يتسلمها، ويكون المورد مسؤولاً أمام المشتري عن أي تكاليف إضافية لتلك البضائع أو الخدمات المشابهة وعلى الرغم من ذلك يستمر المورد في تنفيذ ما لم يتم إنهاؤه من العقد.

25- إنهاء العقد بسبب القوة القاهرة

25.1 لا يعتبر أي طرف مقصراً أو مخالفاً للعقد إذا لم يستطع تنفيذ التزاماته بمقتضى العقد بسبب قوة القاهرة ويعفى كل منهما من مسئولية عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء لأي التزام بموجب العقد إذا كان الوفاء أو التأخير في الوفاء ناشئاً عن قوة القاهرة.

25.2 يقصد بعبارة "القوة القاهرة" في تطبيق هذا البند أي حادث خارج عن إرادة المورد وغير مترتب على خطأ منه أو إهمال ولا يمكن توقعه وتشمل هذه الأحداث على سبيل المثال وليس الحصر "الحروب، أو الثورات، أو الأوبئة، أو قيود الحجر الصحي أو الزلازل أو الفيضانات أو العاصبان، أو الحرائق أو أي سبب آخر ليس ناتجاً عن خطأ أو إهمال أو سوء تصرف من جانب الطرف الذي يتمسك بالقوة القاهرة.

25.3 في حالة تحقق ظرف من ظروف القوة القاهرة، يقوم المورد بإخطار المشتري كتابة فوراً بفحوى هذه الظروف وأسبابها ويستمر المورد في تنفيذ التزاماته بموجب العقد إلى أقصى حد ممكن إلا إذا أشار المشتري كتابة بغير ذلك كما يسعى المورد إلى إتباع وسائل معقولة بديلة للتنفيذ بما لا يحول دون اعتبارها ظرف قاهر.

26- إنهاء العقد بسبب الإعسار

26.1 يجوز للمشتري في أي وقت وبموجب إخطار كتابي للمورد أن يقوم بإنهاء العقد، إذا أصبح المورد مفلساً أو معسراً بموجب حكم قضائي بات. وفي هذه الحالة يكون الإنهاء دون أي تعويض للمورد، بشرط ألا يضر هذا الإلغاء أو يؤثر على أي حق في التصرف أو في التعويض يكون قد استحق للمشتري أو يستحق له فيما بعد.

27- الإنهاء بسبب المصلحة

27.1 يجوز للمشتري في أي وقت وبموجب إخطار كتابي يرسله للمورد، إنهاء العقد كله أو في جزء منه تحقيقاً للمصلحة العامة، ويذكر في الإخطار أن الإنهاء يتم للمصلحة العامة ويحدد مدى ما يتم إنهاؤه من أعمال بموجب العقد وتاريخ نفاذ هذا الإنهاء.

27.2 ينبغي للمشتري الموافقة على البضائع الجاهزة والمعدة للشحن والقابلة للاستخدام لذاتها دون ربطها بالبضائع التي لم يتم توريدها خلال ثلاثين (30) يوماً من استلام المورد للإخطار بالإنهاء، وذلك بالشروط والأسعار الواردة في العقد.

28- تسوية الخلافات

28.1 يبذل المشتري والمورد أقصى جهد لتسوية أي خلاف أو نزاع ينشأ بينهما يتعلق بالعقد وذلك بطريقة ودية من خلال التفاوض المباشر، بغرض حل الإشكال.

28.2 إذا تعذر على المشتري والمورد بعد ثلاثين (30) يوماً من بداية المفاوضات غير الرسمية تسوية الخلاف حول العقد ودياً، يتم اللجوء إلى التحكيم بحسب ما تقتضيه أحكام العقد، وفقاً للقانون التحكيم الساري في دولة السودان .
1-2-28 : أي خلاف تم من أجله تقديم إخطار لأي من الطرفين بإحالة القضية للتحكيم طبقاً لهذا البند فإن هذا الخلاف يحل بالتحكيم . ويمكن البدء بإجراءات التحكيم قبل أو بعد تسليم البضائع في إطار هذا العقد.
2-2-28 : تتم إجراءات التحكيم طبقاً للقواعد الإجرائية المحددة في قانون التحكيم السوداني.
3-2-28 : إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن التحكيم يحق للمشتري إنهاء العقد وخصم كافة الخسائر التي تكبدها أثناء فترة الخلاف وذلك من ضمان الأداء أو من المبالغ المستحقة للمورد ويحق للمتضرر اللجوء إلى القضاء.
28.3 على الرغم من الإحالة للتحكيم:

أ. يستمر الطرفان في أداء التزاماتهما في إطار العقد إلا إذا اتفقا على غير ذلك.

ب. يقوم المشتري بدفع مستحقات المورد إن وجدت بشرط أن يكون قد تم توريد البضائع أو أداء الخدمات وقبلها المشتري.

29- اللغة المعتمدة

29.1 يتم تحرير العقد بين المشتري والمورد باللغة العربية ما لم تنص الشروط الخاصة للعقد على خلاف ذلك.

30- القانون الواجب التطبيق

30.1 قانون المناقصات والقوانين الأخرى النافذة ذات العلاقة في دولة السودان التي يرجع إليها في تطبيق شروط العقد.

31- الإخطارات

- 31.1 أي إخطار من أحد الطرفين إلى الآخر تنفيذا للعقد يجب أن يكون أخطار كتابي، يتم إرساله باليد، أو بالبريد أو بالفاكس أو بالبريد الإلكتروني على عنوان الطرف الآخر المحدد في الشروط الخاصة للعقد.
- 31.2 يصبح الإخطار نافذا بمجرد تسليمه أو في التاريخ المحدد فيه لنفاذه، أيهما أبعد.

32- الضرائب والرسوم

32.1 يجب أن تقدم عروض الأسعار شاملة جميع الرسوم الجمركية والضرائب وأي رسوم أخرى مالم يكن هناك قانون نافذ في بلد المشتري ينص على الإعفاء الكلي أو الجزئي فيتم تحديد ذلك ضمن الشروط الخاصة للعقد.

33- وثائق العقد

32.1 تعتبر مجموعة الوثائق التي يتكون منها العقد مفسرة لبعضها البعض وعند ظهور أي غموض أو تعارض فيما بينها يكون ترتيب أولوية الترجيح للوثائق حسب التسلسل التالي:

أ. اتفاقية العقد.

ب. إخطار قبول العطاء؛

ج. العطاء المقدم وأي مراسلات أو وثائق تم قبولها قبل توقيع العقد، وتم اعتبارها جزء لا يتجزأ من العقد؛

د. الشروط الخاصة؛

هـ. الشروط العامة؛

و. المواصفات الفنية؛

ز. الرسومات (إن وجدت)؛

ح. أي وثائق أخرى تشكل جزء من العقد

34- سرية المعلومات

34.1 يتعهد المشتري والمورد بعدم تسريب أي معلومات أو وثائق أو بيانات تتعلق بالعقد لأي طرف ثالث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الطرف الآخر سواء قبل أو خلال أو بعد انتهاء العقد، إلا إذا وافق الطرف الآخر على إعطاء تلك المعلومات أو الوثائق، إلا أن المورد بإمكانه تزويد مورديه من الباطن بالوثائق أو البيانات أو المعلومات التي يتحصل عليها من المشتري وبما يمكن المورد من الباطن من تنفيذ التزاماته حسب العقد، وفي هذه الحالة على المورد اخذ تعهد من المورد من الباطن بنفس شروط السرية التي يلتزم بها المورد حسب الشروط العامة للعقد.

34.2 على المشتري عدم استخدام المعلومات أو الوثائق أو البيانات التي يحصل عليها من المورد إلا للأغراض التي تتعلق بتنفيذ العقد، وبالمثل فإن على المورد عدم استخدام المعلومات أو الوثائق أو البيانات لأي غرض عدا تصميم وتوريد الأعمال والخدمات المطلوبة لتنفيذ الأعمال المحددة بالعقد.

35- مقاطعة الدول غير المؤهلة

35.1 يلتزم المورد وجميع من يستخدمهم في تنفيذ العقد، بالامتناع عن التعامل مع أي دولة غير مؤهلة ويقصد بالدول غير المؤهلة "الدول التي تم اتخاذ قرار من الحكومة السودانية بعدم التعامل معها"، بشكل مباشر أو غير مباشر وإذا ما تبين المشتري في أي وقت خلال مدة نفاذ العقد بأن المورد خالف أحكام هذا البند فمن حقه أن ينهي العقد وأن يطالب المورد بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن هذا الفسخ أو تلك المخالفة وفي هذه الحالة، يحق للمشتري مصادرة جميع استحقاقات المورد وموجوداته (إن وجدت) في الموقع من معدات ومواد مؤقتة، لغرض إتمام تنفيذ العقد ثم عمل التسوية الحسابية بعد انتهائها.

الشروط الخاصة للعقد

مقدمة	
من الشروط العامة (البند 1)	اسم المشتري: جمعية العون المباشر - مكتب بورتسودان



اسم المورد	من الشروط العامة (البند 1)
تحديد موقع المشروع: حسب الملحق رقم (1)	من الشروط العامة (البند 1)
الفحص والاختبار : - أولاً: في مخازن المورد قبل شحن البضاعة إلى المواقع. - ثانياً: في المواقع قبل التوزيع. - ثالثاً: بعد التوزيع في حال الشكوى من صنف غير مطابق للمواصفات او منتهي الصلاحية او تالف يتحمل المورد كامل المسؤولية.	من الشروط العامة (البند 1-8)
التغليف: طباعة شعار جمعية العون المباشر - مكتب بورتسودان، على السلة الغذائية.	من الشروط العامة البند 2-9
الموقع النهائي للتسليم: يتم التسليم والنقل والنقل والرص في المرافق المذكورة أعلاه في (الملحق 1) والمحددة ايضاً في القسم 5 " جداول التسليم." من هذه الوثيقة.	من الشروط العامة البند 1-10
الخدمات التابعة (المكملة): لا ينطبق.	من الشروط العامة البند 1-13
قطع الغيار : لا ينطبق.	من الشروط العامة البند 1-14
فترة سريان ضمان الصيانة (إصلاح العيوب) : شهرين من تاريخ الاستلام الأولي اي من تاريخ انتهاء واستكمال التوزيع.	من الشروط العامة البند 1-15
الفترة المحدد لإصلاح العيوب من تاريخ إخطار المشتري بذلك: خلال اسبوع من تاريخ الإخطار	من الشروط العامة البند 3-15
طريقة السداد (أسلوب الدفع): بعد الانتهاء من التوريد واستلام محاضر الفحص والمطابقة الخالية من اي تحفظات او ملاحظات.	من الشروط العامة البند 1-16
عملة الدفع : الجنية السوداني	من الشروط العامة البند 4-16
لغة العقد والمراسلات أثناء تنفيذ العقد: اللغة العربية والإنجليزية	من الشروط العامة البند 29
الإخطارات (يتم تحديد عنوان طرفي العقد): عنوان المشتري : مكتب بورتسودان الكائن في حي المطار مربع 3 منزل رقم 136 - تلفون : 0110681180 عنوان المورد :	من الشروط العامة البند 31
الضرائب والرسوم (إذا كانت عملية الشراء يوجد لها قانون نافذ بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب فيتم تحديد رقم القانون وماهية المواد المعفاة بموجب كشف يرفق ضمن الشروط الخاصة محدد فيه الكمية والعدد المطلوب إعفائها على أن يتم نسخ صورة منها إلى الجهات المعنية قانوناً).	من الشروط العامة البند 1-32

قسم 4 - المواصفات الفنية وجدول الكميات

م	بيان (الأصناف)	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة (بالجنية)		إجمالي التكلفة (بالجنية)
				بالأرقام	كتابة	
1	عدس احمر على الجودة -عبوة 10 كيلو	كيلو	12500			
2	سكر ابيض على الجودة والنقاء عبوة 10 كيلو	كيلو	12500			
3	زيت دوار الشمس -عبوة 4 لتر	لتر	12500			
4	دقيق قمح 10 كيلو -نوعية ممتازة	كيلو	12500			
5	دقيق ذرة 10 كيلو -نوعية ممتازة	كيلو	12500			
6	شمع 4*6 متر -نوعية ممتازة	حبة	5000			
7	دفايات -جودة عالية	حبة	5000			
8	ترحيل المواد الى مراكز التوزيع المذكورة في القسم رقم 5 في المناقصة	-	مبلغ مقطوع للكمية الاجمالية			
9	العتالة من العربات للمخازن وكذلك العتالة اثناء التوزيع للمستفيدين بما في ذلك الرص	-	مبلغ مقطوع للكمية الاجمالية			
	الإجمالي العام					
	قيمة التخفيض (إن وجدت) بنسبة (%)					

صافي إجمالي قيمة العطاء بعد التخفيض إن وجد شاملا النقل والتحميل والتفريغ في المراكز المتواجدة في المحافظات والمديريات المعتمدة من العون المباشر

مبلغ وقدره : الجنية السوداني

ملاحظة: يجب الرجوع الى جدول المواصفات والدراسة الفنية اثناء التسعير لكل بند في جداول الكميات

إجمالي قيمة العطاء شاملا كل البنود بالأرقام هو: ()

مبلغ وقدره :

..... الجنية السوداني.



أقر أنا الموقع أدناه مقدم العطاء بأني قمت قبل وضع الأسعار بالآتي:-

- 1- زيارة موقع/مواقع المشروع ودراسة كل الظروف المحيطة والمؤثرة على التنفيذ، وتم وضع السعر الأجمالي يشمل تنفيذ جميع الأعمال بحسب الرسومات وجداول الكميات والمواصفات والشروط الفنية.
- 2- دراسة جميع مستندات العقد (شروط تقديم العطاء-صيغة العطاء-الشروط العامة للتعاقد - الرسومات التنفيذية للمشروع - المواصفات والكميات للمشروع)
- 3- دراسة احتياجات المشروع من المواد المختلفة وطريقة الحصول عليها والأسعار السائدة والمحتملة خلال فترة التنفيذ. وأتعهد بإنجاز الأعمال بالمشروع طبقاً للرسومات والمواصفات وتعليمات الإدارة مع عدم إجراء أي تغيير إلا بعد أخذ أمر كتابي من الإدارة وذلك في المدة المحددة بالعقد وبالإجمالي الموضح به.

الأسم/..... / التوقيع / الختم:
العنوان/..... تلفون: () التاريخ / 2026م.

قسم 5 - جدول مواعيد التسليم ومكان/أماكن التسليم والتوزيع

المناقصة العامة رقم (DA/2026-0010) توريد سلات غذائية
لعدد (12500 سلة) في الولايات والمدن المستهدفة ادناه .

م	اسم مركز التوزيع	عدد السلات	الولاية	المحلية	المرحلة	الشهر	العام
1.	مركز توزيع 1	2000	الشمالية	الدبة - معسكر العفاض دنقلا - معسكر الكيلو 70			2026
2.	مركز توزيع 2	2000	شمال كردفان	الابيض- الرهـد			2026
3.	مركز توزيع 3	2000	البحر الاحمر	بور تسودان			2026
4.	مركز توزيع 4	1500	الخرطوم	ام درمان - بحرى - الخرطوم			2026
5.	مركز توزيع 5	2000	النيل الابيض	كوسى			2026
6.	مركز توزيع 6	2000	القضارف	القضارف			2026
7.	مركز توزيع 7	1000	ولاية نهر النيل	البجيرة- المتمة- عطبرة- بربر- شندى			2026